ساي، عبد الله (السنغال)

[الأصل: فرنسي]

عرض المؤهلات

ترشح جمهورية السنغال السيد عبد الله ساي (السيد ساي) لشغل منصب قاضٍ لدى المحكمة الجنائية الدولية وستقدم إليه كل الدعم الممكن في إطار الانتخابات المعتزم تنظيمها خلال الدورة الخامسة والعشرين لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي التي ستُعقد خلال الفترة الممتدة من 7 حتى 17 كانون الأول/ديسمبر 2026 في نيويورك.

ويُقدَّم هذا البيان لهذا الغرض، عملاً بالفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 4 من المادة 36 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية وبالفقرة 6 من قرار جمعية الدول الأطراف بشأن آليات تقديم الترشيحات وانتخاب القضاة والمدعي العام ونواب المدعي العام لدى المحكمة الجنائية الدولية (القرار ICC-ASP/3/Res.6 بصيغته المعدلة).

1. الصفات اللازمة وفق الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي

يتمتع السيد ساي بالصفات اللازمة بموجب الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي:

- يتمتع بمناقب أخلاقية عالية، وهو معروف بعدم تحيزه ونزاهته، وإضافةً إلى ذلك يحظى بالتقدير لأمانته ومهاراته وتميزه المهني. وأثبت أنه يتمتع بالصفات اللازمة لتأدية أرفع الوظائف القضائية في السنغال ووظائف القاضي لدى المحكمة الجنائية الدولية، بتجربته التي تضم مساراً مهنياً تزيد مدته على 25 عاماً في مجال حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها وفي مجال المزاولة المهنية أمام المحاكم الدولية.
- ويتمتع بتقدير عالٍ من زملائه وأقرانه على مستوى المحاكم الدولية وما عداها، وكذلك من عدد من قضاة السنغال ودول أخرى. وتلجأ إليه شخصيات مهمة لنصائحه ومساهماته، ويتمتع بسمعة ممتازة اكتسبها عبر صفاته الشخصية وحسه القيادي وأخلاقيات عمله والتزامه غير المتزعزع بقضية جميع ضحايا انتهاكات

حقوق الإنسان والجرائم الدولية، وكذلك عبر معرفته العملية والمعمقة للسوابق القضائية ولطريقة عمل المحاكم الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية.

2. المهارات المعترف بها والتجربة العملية في مجال القانون والإجراءات الجنائيين وفق الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب) من الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي

يتمتع السيد ساي بمهارات معترف بها وتجربة مثبتة في مجال القانون الجنائي والإجراءات الجنائية المتبعة أمام المحاكم الدولية وعمليات التحقيق المعقدة وعمليات مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية، وكذلك في مجال حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها.

- زاول مهنته أمام المحكمة الجنائية الدولية لرواندا (خلال الفترة الممتدة من عام 2001 حتى عام 2013) والمحكمة الجنائية الدولية (منذ عام 2013) والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين (خلال الفترة الممتدة من آب/أغسطس 2020 حتى آذار/مارس 2021)، مكتسباً على مر السنوات الخمس والعشرين الماضية خبرة معترفاً بها في مجال استراتيجيات التحقيق وتقنياته والإجراءات والمحاكمات وإجراءات الاستئناف أمام المحاكم الدولية.
- ويؤدي حالياً دور وكيل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية التي اكتسب فيها خلال السنوات الثلاث عشرة الماضية معرفة معمقة مثبتة لنظام روما الأساسي وقواعد الإجراء وعمليات التحقيق وكذلك التحديات التي تواجهها المحكمة فيما يخص طريقة عملها.
- وهو رئيس الأفرقة الموحدة المعنية بالحالة في دولة فلسطين، وأجرى بحزم ونجاح عمليات تحقيق معقدة ومثيرة للأهواء أفضت إلى إصدار أوامر بإلقاء القبض في هذه الحالة. وتحمل مسؤوليات في حالات أخرى، بما في ذلك عمليات تحقيق أفضت إلى محاكمات أمام المحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما في الحالة في مالي.
- وترأس، عامي 2020 و2021، الفريق المتعدد التخصصات الخاص الذي أنشأه المدعي العام للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين والذي يُعنى بالتحقيق والمنازعة السابقة للمحاكمة في إطار قضية فيليسيان كابوغا، ممول الإبادة الجماعية في رواندا لعام 1994 ومدبرها.
- وزاول مهنته لمدة اثني عشر عاماً لدى المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، التي كُلِّف فيها بالعمل في إطار محاكمات في قضايا إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية (مثل *قضية باغوسورا وآخرين وقضية*

سيمنزا) ومحاكمات في قضايا ممارسة تأثير مفسد على الشهود وازدراء المحكمة (مثل *قضية GAA* و*قضية نشوغوزا*). ونسق و/أو أدار في هذه المحكمة أيضاً، بصفة المحامي العام الرئيسي أمام محكمة الاستئناف، قضايا عدة ضد مسؤولين سياسيين وعسكريين رفيعي المستوى، مثل العميدين ورئيسي الأركان للجيش والدرك الروانديين (*قضية نديندليبيمانا وآخرين*) أو عمدة العاصمة الرواندية (*قضية العقيد رينزاهو*) أو الضابط الرفيع المسؤول عن قتل ملكة التوتسي (*قضية النقيب نيزبيمانا*)، رُفعت لمقاضاتهم للجرائم التي ارتكبوها خلال الإبادة الجماعية لعام 1994.

- وكثيراً ما يُلجأ إليه للمشاركة في مؤتمرات، وقدم دورات تدريبية عدة بشأن عمليات التحقيق ومقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية إلى قضاة ومدعين عامين وضباط شرطة قضائية في بلدان عدة، ولا سيما في بلدان أفريقية. ويستخدم مزاولون مهنيون من هذه البلدان وحداته الدراسية في إطار دورات تدريبية مماثلة.
- ويتمتع بتجربة واسعة في مجال اللقاءات الرفيعة المستوى في إطار الأمم المتحدة والتعاون القضائي، وكذلك في مجال التواصل مع المنظمات غير الحكومية/منظمات المجتمع المدني التي تؤدي دوراً أساسياً في عمليات التحقيق ومقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية.
- ويتمتع أيضاً بتجربة في مجال حماية حقوق الإنسان والارتقاء بها، ولا سيما في إطار عمليات حفظ السلام للأمم المتحدة والمنتديات الدبلوماسية الدولية الرفيعة المستوى، ولا سيما لدى مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

3. اختيار يراعي الاعتبارات المنصوص عليها في الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 3 والفقرتين 5 و7 والفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 8 من المادة 36 من نظام روما الأساسي

يُرشَّح السيد ساي في القائمة باء وضمن مجموعة دول أفريقيا (الفقرة 5 والبند (2) من الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 8 من المادة 36 من نظام روما الأساسي).

- هو مرشح ذكر، يحمل الجنسية السنغالية ولا يحمل أية جنسية أخرى (الفقرة 7 والبندان (2) و(3) من الفقرة الفرعية (أ) من المادة 36 من نظام روما الأساسي).

- ويزاول مهنته منذ أكثر من 25 عاماً في إطار النظام الهجين للمحاكم الجنائية الدولية ويتقن التوازن بين مختلف الأنظمة القضائية إتقاناً كاملاً، وهو أمر ضروري لضمان فعالية الإجراءات أمام المحكمة الجنائية الدولية وإنصافها (البند (1) من الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 8 من المادة 36 من نظام روما الأساسي).

ويتقن السيد ساي العمل باللغتين الفرنسية والإنكليزية، وهما لغتا عمل المحكمة الجنائية الدولية، إتقاناً كاملاً، ويقدم دفوعاً شفهية وكتابية باللغتين (الفقرة الفرعية (ج) من الفقرة 3 من المادة 36 من نظام روما الأساسي).

4. مجالات الاختصاص الخاصة التي خبرها المرشح في إطار عمليات تحقيق ومحاكمات أمام المحاكم الدولية وفق الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 8 من المادة 36 من نظام روما الأساسي

يتمتع السيد ساي بمهارات وتجربة مثبتتين في مجالات متنوعة من القانون والإجراءات الجنائيين، بما فيها مسائل متخصصة (الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 8 من المادة 36 من نظام روما الأساسي).

- يتمتع بخبرة عملية طويلة في القانون الجنائي الدولي والإجراءات الجنائية الدولية، وكذلك في طريقة عمل المحاكم الدولية، إذ زاول مهنته أمامها مزاولة غير منقطعة خلال أكثر من 25 عاماً، بما يشمل 13 عاماً قضاها لدى المحكمة الجنائية الدولية.
- وأجرى عمليات تحقيق في حالات معقدة جداً ومثيرة للأهواء السياسية، وشارك في محاكمات وإجراءات استئناف ضد عدد من القادة السياسيين والعسكريين والمدنيين في قضايا جرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية.
- واستمع شخصياً إلى عشرات الشهود الضعيفي الحال، بمن فيهم أطفال وضحايا جرائم جنسية وجرائم جنسانية وجرائم وانتهاكات أخرى مخلفة للصدمات في حالات عدة. واكتسب تجربة، ووضع وطبق في هذا السياق استراتيجيات وتدابير لحماية الشهود والمجني عليهم، وهي استراتيجيات وتدابير حماية أساسية في عمليات التحقيق الخاصة بحالات عالية المخاطر وفي مكافحة إفلات مرتكبي الجرائم الدولية من العقاب.
- وأجرى عمليات تحقيق و/أو رافع في قضايا تنطوي على جرائم جنسية وجرائم جنسانية وجرائم مرتكبة بحق الأطفال أو مؤثرة فيهم اقتُرفت على وجه الخصوص في رواندا أو مالي أو إسرائيل أو فلسطين. وقدم دورات تدريبية عدة بشأن هذه المسائل المتخصصة في بلدان عدة، بشأن مسائل منها "المعالجة الخاصة للجرائم

الجنسية والجنسانية في القانون الجنائي الدولي" و"المعالجة الخاصة للجرائم المرتكبة بحق القاصرين في القانون الجنائي الدولي".

- وقدم دورات تدريبية أخرى بشأن مواضيع مثل: "جرائم الحرب: المصادر والتعريف"؛ أو "التحديات في مرحلة التحقيق/التحقيق في جرائم الحرب"؛ أو "أنماط المشاركة بموجب القانون الجنائي الدولي"؛ أو "مسؤولية المشرف المتبوع (المدني والعسكري)"؛ أو "التوثيق وعمليات التحقيق وقبول الأدلة في مجال الجرائم الدولية".
- وحقق في حالات ترهيب الشهود وممارسة تأثير مفسد عليهم، وحرر مذكرات الاتهام الخاصة بها، وقدم التهم المأخوذ بها ودافع عنها في مرحلتي المحاكمة والاستئناف.

5. عملية انتقاء الترشيح وتقديمه وفق البند (2) من الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 4 من المادة 36 من نظام روما الأساسي

عملاً بأحكام المادة 36 من نظام روما الأساسي، يجوز لكل دولة طرف ترشيح مرشحين لشغل منصب قاضٍ لدى المحكمة الجنائية الدولية " (1) باتباع الإجراءات المتعلقة بتسمية مرشحين للتعيين في أعلى المناصب القضائية في الدولة المعنية أو؛ (2) باتباع الإجراءات المنصوص عليها في النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية لتسمية مرشحين لتلك المحكمة".

وأخذت السنغال بالخيار الأول، الذي يقضي بترشيح المرشحين السنغاليين وفق إجراء تقديم الترشيحات لشغل أرفع المناصب القضائية في السنغال.

وفيما يخص ترشيح المرشح السنغالي، أصدرت وزارة العدل، تحسباً للانتخابات المزمع تنظيمها خلال الدورة المقبلة لجمعية الدول الأطراف في كانون الأول/ديسمبر 2026، دعوة علنية إلى تقديم الترشيحات وأنشأت لجنة وطنية معنية بالترشيحات تتألف من ممثلي وزارات الشؤون الخارجية والعدل والداخلية ومن أكاديميين. وتلقت هذه اللجنة 8 ملفات ترشح.

وأفضت عملية انتقاء إلى اختيار ترشيح السيد عبد الله ساي، وهو وكيل المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، بالنظر إلى مناقبه الأخلاقية والفكرية العالية ونزاهته وتجربته المهنية لدى المحاكم الجنائية الدولية.

ثم أحالت حكومة السنغال هذا الترشيح إلى أمانة جمعية الدول الأطراف بواسطة ممثليتنا الدبلوماسية في لاهاي.

6. الالتزام والتفرغ للمشاركة في مقابلات

يلتزم السيد ساي بالتفرغ لصالح اللجنة الاستشارية المعنية بدراسة الترشيحات لشغل منصب قاضٍ، وذلك للمشاركة في مقابلات حضورية أو تُجرى عبر وسائل الائتمار الإلكتروني أو وسائل مماثلة أو خلال موائد مستديرة علنية محتملة.